

المشروعات الزراعية الصغيرة

أ.د. / محمد أمين مصيلحي

كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

مقدمة Introduction :

تتميز المشروعات الزراعية الصغيرة بكثرتها وتعددتها وتنوعها لكي تتلاءم مع البيئة الزراعية التي يعيش فيها الشباب بأعداد كبيرة وهي تلائم ظروف بيئتهم ومعاشهم. كما تعد المشروعات الزراعية بحق هي انسب الحلول للمجتمعات كثيفة السكان مثل الصين والهند والبرزيل ونيجيريا ومصر وغيرها من دول العالم إذ تقدم لساغليها والعاملين عليها مورد دخل مستمر يستطيعون به إعالة أسرهم وعائلاتهم وتشمل تربية الأرانب وتربية نحل العسل وديدان القز "الحرير" وإنتاج المشروم " عيش الغراب " واستخدام منتجات البيئة من جريد وسعف النخيل وخلافه وكذلك تصنيع الألبان ومنتجاتها من الزيادي وزبد وجبن وسمن وكذلك عمل المخللات والصلصة وتجفيف الخضر مثل الملوخية والبامية وكذلك الفاكهة مثل التين والمشمش والعنب وكذلك صناعات تجميد وتبريد الفاكهة والخضر وصناعات طحن القمح والذرة وضرب الأرز على نطاق ضيق.

التمويل : Finance

يأتي تمويل تلك المشروعات في المقدمة الأولى مقابل الشخصية الإيجابية القادرة على العمل المستمر والتطوير والدأب والحرص ومعرفة المعلومات السوقية من أسعار ومواد خام وعمالة معاونه والقدرة على مزج عناصر الأرض والعمل وراس المال بالكميات المناسبة لتحقيق إنتاج متميز وبيعه في الأسواق بأسعار مجزية تسمح له بسداد القرض وفوائده وتحقيق هامش الربح.

ويسمح التمويل بمواجهة المصاريف والتكاليف التي يتحملها المشروع وهي عادة ما تكون تكاليف ثابتة وهي التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج كذلك تكاليف تمثل التكاليف الكلية التي يتحملها المشروع.

تحمل المخاطرة والايقين: RISKING AND UNCERTAINTY

يتعرض المشروع لبعض العوامل والتي يمكن تقسيمها إلى جزئين وهي:

١- عوامل داخلية :

يستطيع مدير المشروع التحكم فيها وإخضاعها تحت سيطرته وتقليل الخسائر الناجمة عنها قدر الإمكان مثل عدم توافر المواد الخام أو عدم توافرها بأسعار معتدلة وهو يعرض أسعار المنتج لتقلبات سعرية حادة أو انخفاضها وقت التسويق أو ارتفاع تكلفة التسويق أو عدم وجود ثلاجات للتبريد أو مبردات للتجميد أو انقطاع التيار لساعات طويلة.

٢- عوامل خارجية :

وهي التي لا يستطيع مدير المشروع التحكم فيها وإخضاعها تحت سيطرته أو تقليل الخسائر الناجمة عنها مثل إرتفاع أسعار الدولار التي تؤثر على أسعار المواد الخام المستوردة من كندا أو أمصال أو لقاح وكذلك المعوقات الإدارية الحادة والروتين أو الاصابة ببعض الأمراض التي لم تكن معروفة من قبل أو التي كانت معروفة وعادت مرة أخرى بعد فترة وخلافة .

ولجميع ما سبق يلزم للجهات الممولة بالتماس العذر للأفراد المقترضين نجمل بعضها فيما يلي :-

أ- ظروف الكساد لفترة طويلة وعدم معرفة إلى متى ستستمر .

ب- إن المقترضين لو كانت لديهم أصول أو رهنا لباعوها بدلا من إقتراضهم .

ج - إن الصندوق الإجتماعي ينبغي أن تكون أولى أغراضه هي تشغيل الشباب ومواجهة مشكلة البطالة التي تزداد حدتها عاماً بعد الآخر (إذ يبلغ عدد الراغبين

فى العمل والقادرين عليه ٥,٥ مليون مواطن مقابل تشغيل الدولة لنحو ١٧٠ ألف مواطن فقط) و فقاً لجريدة الأخبار يوم الأحد ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢ .

٤ - إن الدولة تبحث مشاكل المتعثرين من رجال الأعمال الذين إقترضوا من البنوك بدون ضمانات أو بضمانات وهمية فلماذا لا يقوم الصندوق بمتابعة مشروعاتهم ودعم هذه المشروعات ومساعدة أصحابها ورفع قدرتهم على السداد لمساعدة شباب آخرين على تمويل مشروعاتهم ودراسة جدواها .

٥ - لماذا لايساعد الصندوق أصحاب المشروعات فى تسويق منتجاتهم عن طريق المعارض أو أسواق التموين وكذلك فى القرى والمراكز والمحافظات التابعين لها وتحصيل الأموال وإستبقاء المشاريع الناجحة والمحافظه عليها ودعمها وتمويلها وإستبعاد بعض المشاريع الأخرى العقيمة والعديمة أو القليلة النفع أو التى بها مشاكل فى إنتاجها أو تسويقها ونوعية أنشطتها أو شبابها .

وبالتالى يتم التصفية والإعتماد على تمويل بعض المشروعات الرزاعية المضمونه النجاح فى إنتاجها وتسويقها وأسعارها لمساعدة شبابها وكذلك التوسع فى أنشطتهم .